الامكان الذاتي واجيب ايضا عن اصل الايراد بان المشايخ ارادوا بجواز الانفكاك
جواز ان لايكون احدهما قايما بالاخر او بمحله ولا متقوما به فيخرج العالم مع الصانع
وهو ظاهر وكذا العرض مع المحل لجواز ان لايكون قايما به بان ينعدم مع بقا محله
ويخرج الصفة مع الذات لان الصفة قايمة بها والصفات مع بعضها لان بعضها
قايم بمحل البعض الاخر والجزء مع الكل لان الكل متقوم به ورد بانه تعميم لتعريف
اخص من المعرف لتبادره ومثله مالا يلتفت اليه في التعريفات كعكسه لانه
حملها على خلاف ما يتبادر منها من غير قرينه على انه يرد عليه الاعراض
اللازمه اذ لا تنعدم مع بقا المحل ولما فرغ من مباحث الصفات شرع في مباحث
تعلقاتها وانما ذكرها مراعيا شرطا محذوفا اورده الفاضل في جوابه فقال **فقدره** اي
فاذا اردت الخوض في تعلق هذه الصفات بعد الاحاطة بها فيجب عليك ان
تعتقد ان القدرة التي مر تفسيرها **بممكن** وهو هنا ما لا يجب وجوده ولا عدمه
لذاته فخرج ما لا يتاتى ايجاده من الممكنات لكن
وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه كممكن تعلق علم الله بعدم وقوعه كايمان
لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى غيره
ابي لهب مثلا وهو اصح قوليه في صحة تعلق القدرة الازليه بالممتنع لتعلق العلم بعدم وقوعه
وان وقف حجة الاسلام بينهما بالنظر الى امكانه في ذاته والى تعلق العلم بعدم الوقوع
احتج القائل بصحة التعلق بانه لو انتفى تعلق القدرة لاجل تعلق العلم بعدم الوقوع
للزم ان لا يكون للقدره متعلق البته والتالي باطل بالاجماع فالمقدم مثله وبيان
الملازمة ان الممكن اما واجب الوقوع ان تعلق علم الله بوقوعه او مستحيله
ان تعلق علمه جل وعلا بعدم وقوعه فلو منعت الاستحالة العارضه من تعلق
القدرة لمنع منه الوجوب العارض اذ هما في المنع من تعلق القدرة سواء ولذلك قال
في الممكنات التي تتعلق بها قدرة الله تعالى الممكنات الصادرة عن الحيوانات
بالاختيار كما سياتي ان كلا لله تعالى ودخل في الممكن الاعدام والتروك الممكنه
وفيه مرتبة كلام في بحث حدوث العالم وخرج بالممكن الواجب والمستحيل
لان القدرة صفة مؤثرة ومن لازم الاثر وجوده بعد عدم فما لا يقبل العدم
اصلا كالواجب لا يصح ان يكون اثرا لها والا لزم تحصيل الحاصل وما لا يقبل الوجود
اصلا كالمستحيل لا يصح ان يكون اثرا لها ايضا والا لزم قلب الحقيقة بصيرورة
المستحيل جايزا وكلاهما محال وبهذا عرفت ان لا عجز ولا قصور في عدم تعلق
القدرة الازليه بالواجب والمستحيل اذ ليسا من متعلقاتها بل لو تعلقت بهما
لزم المحال لانه يلزم على هذا التقدير الفاسد ان يجوز تعلقها باعدام نفسها بل وبسلبها
بل وباعدام الذات العليه وباثبات الالوهية لمن لا يقبلها من الحوادث
فمن تعجب له وهو مولانا جل وعز واي نقص وفساد اعظم من هذا والعجب

من هنا

من هنا هذا الحق على بعض المبتدعه حتى صرح بنقيض ذلك وعلى ابن حزم
حتى حكى انه تعالى قادر على ان يتخذ ولدا اذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا فانظر اختلال
عقل هذا المبتدع كيف غفل عما يلزمه على هذه المقالة الشنيعة من اللوازم التي
لا تدخل تحت وهم وكيف غاب عنه ان العجز انما يكون لو كان القصور جا من ناحية
القدرة واما اذا كان لعدم متعلق القدرة فلا يتوهم عاقل ان هذا عجز وذكر الاستاذ
ان هذا المبتدع واتباعه يزعمون ان ما ذهبوا اليه قصة ادريس عليه الصلاة والسلام
اذ جاءه ابليس في صورة انسان وبيده قشرة بيضة وكان ادريس خياطا فقال
في دخلة الابرة وخرجتها سبحان الله والحمد لله فقال لادريس ايقدر ربك
ان يجعل الدنيا في هذه القشرة فقال في جوابه الله تعالى قادر ان يجعل الدنيا
في سم هذه الابرة ونخس احدى عينيه بها فصار اعور قال الاستاذ وهذا وان
لم نعرف من رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه قد اشتهر وانتشر
وظهر ظهورا لا يرد قال وقد اخذ الاشعري من جواب ادريس عليه الصلاة
والسلام اجوبة في مسايل كثيرة من هذا الجنس ثم قال الاستاذ وايضاح هذا الجواب
ان يقال ان اراد هذا الخبيث بهذا السوال ان الدنيا حال كونها على عظمها وسعتها
تجعل في القشرة حال كونها على صغرها وضيقها فلم يات بمعقول اذ الاجسام الكبيرة
يستحيل ان تدخل في حيز واحد بعد التداخل وان اراد به هل يجوز عليه ان يصغر
الدنيا حتى تسعها القشرة او يكبر القشرة حتى تسع الدنيا فهو امر معقول جايز
مقدور لله تعالى جل وعز وانما لم يفصل ادريس في جوابه لفهمه من الخبيث التعنت
ولذا عاقبه بنخس عينه وفقيها والله اعلم فان قلت كان اللايق ان ياتي بالممكن
باداة عموم اذ المعنى عليه قلت النكرة قد تعم عموما شموليا في الاثبات ودليله
حمل بعضهم قوله تعالى علمت نفس ما احضرت وقولهم تمرة خير من جرادة فان قلت
كيف يخرج الواجب والمستحيل وتعلق القدرة بكل ممكن لا ينفي تعلقها بغيره قلت
وجه حصر تعلقها في الممكن الماخوذ من تقديم المعمول وهو بممكن على عامله وهو
تعلقت تعلقا صلوحيا وهو التعلق القديم بمعنى انها في الازل صالحة للايجاد
والاعدام عند تعلق الاراده الازليه بهما فيما لا يزال وتعلقا تنجيزيا وهو التعلق
الحادث المقارن لتعلق الارادة بالحدوث كذلك وقد مر هذا حال كون هذا
الممكن الذي تعلقت به **بلا انتها عمومها** اي الممكن الذي **به تعلقت**
بان لم يخرج عنها فرد منه فاقام الظاهر مقام الضمير للضرورة وهذا اشارة الى
عموم تعلق القدرة بجميع الممكنات ودليله انه لو اختصت هي او صفة من صفاته
تعالى المتعلقة ببعض ما تصح له لانقلب الجايز مستحيلا والتالي باطل فالمقدم مثله
وبيان الملازمة ان البعض الذي لم تتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)